

ندوة

"اصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل فى الدول
العربية"

الصندوق العربى للأئماء الاقصادى والاجتماعى

5 نوفمبر 2014

تعقيب على الورقة المقدمة من أ.د. موسى الحمود

عن

"المواءمة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات أسواق العمل"

أ.د. معتز خورشيد

مدير المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى

وزير التعليم العالى والبحث العلمى المصرى

سابقاً

أولاً: الإطار العام للدراسة

قدمت أ.د. موسى الحمود – بحكم خبرتها الطويلة في مجال تخطيط وإدارة التعليم العالي بدولة الكويت – ورقة بحثية شاملة وتحليل متعمق لأحدى أهم القضايا المؤثرة في مسار منظومة التعليم العالي العربية تختص بمدى ملائمة مخرجاتها لأحتياجات أسواق العمل. وتحتل هذه القضية مرتبة متقدمة في سلم أولويات العمل العربي نظراً لتأثيرها المباشر وغير المباشر على معدلات بطالة الشباب العربي التي تقدر بنحو (25%) في المتوسط في نهاية الحقبة الأولى من الألفية الثالثة.

وبرغم أن معدلات التشغيل ومستويات البطالة العربية تتأثر من ناحية بنقص ما توفره القطاعات الانتاجية الصناعية والخدمية من فرص عمل للخريج في ظل ما تشهده أسواق العمل العربية من أختلالات هيكلية (حجم الطلب على العمالة)، وتعانى من ناحية اخرى من قصور مؤسسات التعليم العربية لتوفير الخريج القادر على المنافسة والتواءم مع متطلبات أسواق العمل في الألفية الثالثة (عرض قوة العمل العربية)، فإن الورقة ركزت – بشكل – أساسى على جانب العرض من حيث متطلبات اصلاح منظومة التعليم العالي العربية في مواجهة احتياجات أسواق العمل. وقد جاء هذا التوجه متوافقاً مع هدف الندوة وبما يتطلب – بالضرورة – استكمال الجهد التحليلي في دراسة لاحقة تركز بالأساس على جانب اختلالات أسواق العمل العربية فيما يخص عرض فرص العمل للشباب (أو الطلب على عنصر العمل بشكل عام).

وبرغم أن الدراسة قد طرحت بعض السياسات الداعمة للمواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات أسواق العمل ، فإنها تضمنت أيضاً العديد من المقترحات الرامية الى اصلاح وتعزيز قدرات منظومة التعليم العربية بشكل عام ، وبحيث مثلت أجندة متكاملة للاصلاح والتصحيح الهيكلي للتعليم العالي. وفي أعتقادي أنه كان من الأفضل التركيز أكثر على لب مشكلة ضعف مواءمة الخريج مع متطلبات أسواق العمل.

وفي هذا الإطار ، تتمثل الاضافة العلمية الرئيسية للورقة في أقتراح اطار متكامل للمشكلة محل الدراسة وسياقها التاريخي وأرتباطها بخصائص منظومة التعليم العربي من ناحية ، ومدى قدرتها على

التفاعل مع معطيات عصر الثورة المعرفية من ناحية أخرى ، فضلاً عن اقتراح الرؤى والتوجهات الاستراتيجية طويلة الأجل وحزمة السياسات والخطط الرامية لتحقيقها. وهو ما يمكن أن يمثل الأساس النظرى والخلفية العلمية لدراسات تعتمد منهجية التحليل الكمي والنماذج الرياضية لأختبار السيناريوهات المستقبلية البديلة بحكم تعدد أبعاد ومعايير تقييم قضية مواكبة مخرجات التعليم العالى لمتطلبات أسواق العمل بالألفية الثالثة.

وفيما يلى ، سأبدأ بمناقشة الأفكار والرؤى والسياسات المدرجة بالورقة من أجل اقتراح بعض الإضافات على الورقة فى مجال استراتيجية تطوير التعليم العالى وتعزيز قدراته بهدف مواكبة مخرجاته لمتطلبات وآليات عمل أسواق العمل فى العصر المعرفى بالألفية الثالثة.

ثانياً: ظاهرة عابرة أم مشكلة مزمنة

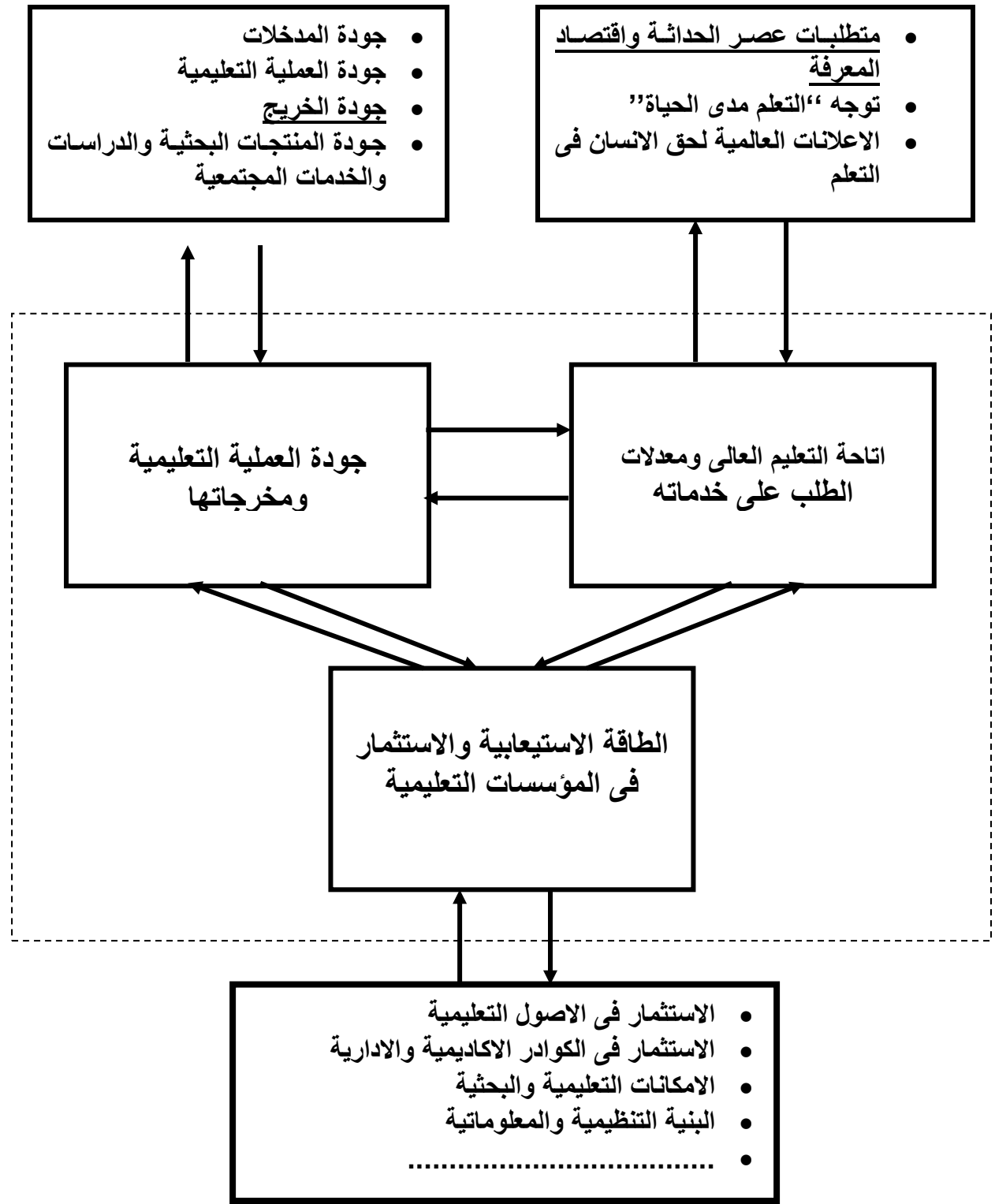
أكدت الباحثة أن فشل مؤسسات التعليم العالى العربية فى اعداد خريج يتواءم مع متطلبات أسواق العمل ويتفاعل مع قواعدها وآلياتها وتغيراتها المتسارعة بالألفية الثالثة ، يُعد من أكبر التحديات التى تقابل المنطقة العربية ، سواءاً أختص ذلك بالدول المصدرة للعمالة والمحدودة الموارد أو دول النفط الغنية ، على حد سواء. وقد أرجعت ذلك أساساً الى القصور فى بناء شخصية الخريج وعدم إلمامه بالمهارات الشخصية والاجتماعية والمعرفية المطلوبة بأسواق العمل الحديثة كما تعكسها مؤشرات اقتصاد المعرفة ومقياس التنافسية على مستوى أقاليم العالم. وقد ساهم هذا القصور فى منظومة التعليم – بوجه عام – فى تعاضم معدلات بطالة الشباب العربى – فى الفئة العمرية (15 - 24) – لتصل الى نحو (25%) من حجم قوة العمل فى المتوسط ، ولترتفع بين الأناث الى نحو (30%).

كما ناقشت توجه العديد من الدول العربية الى التوسع فى اتاحة التعليم العالى لخريجي المرحلة الثانوية. وحيث أن الهيكل السكانى بالمنطقة العربية يتسم بشبابيته – إذ تبلغ نسبة الشباب الأقل من (24) عاماً أكثر من (43%) من جملة السكان فى المتوسط وفق مؤشرات البرنامج الأنمائى للأمم المتحدة – فإن

معدلات الألتحاق فى الشريحة العمرية (18- 23) لم تتعدى (24%) فى أغلب الدول العربية ، برغم التوسع فى معدلات الاتاحة بوجه عام. وهو امر يتعين أخذه فى الاعتبار عند وضع السياسات التعليمية والسكانية ، حيث أن السعى الى الوصول الى معدلات التحاق تُقارب الدول المتقدمة – فى هذا الصدد – من الممكن أن يودى الى تفاقم مشكلة البطالة عن الوضع الراهن عند غياب سياسات أكثر شمولاً واتساقاً. وبرغم أجتهد الدراسة فى تشخيص وتحليل العوامل المؤثرة فى مشكلة المواءمة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات أسواق العمل بالمنطقة العربية ، فإن التحليل المتكامل لهذه الظاهرة – التى تعد فى الوقت الراهن مشكلة هيكلية – يتطلب الأخذ فى الاعتبار بالنقاط التالية (شكل (1)) :

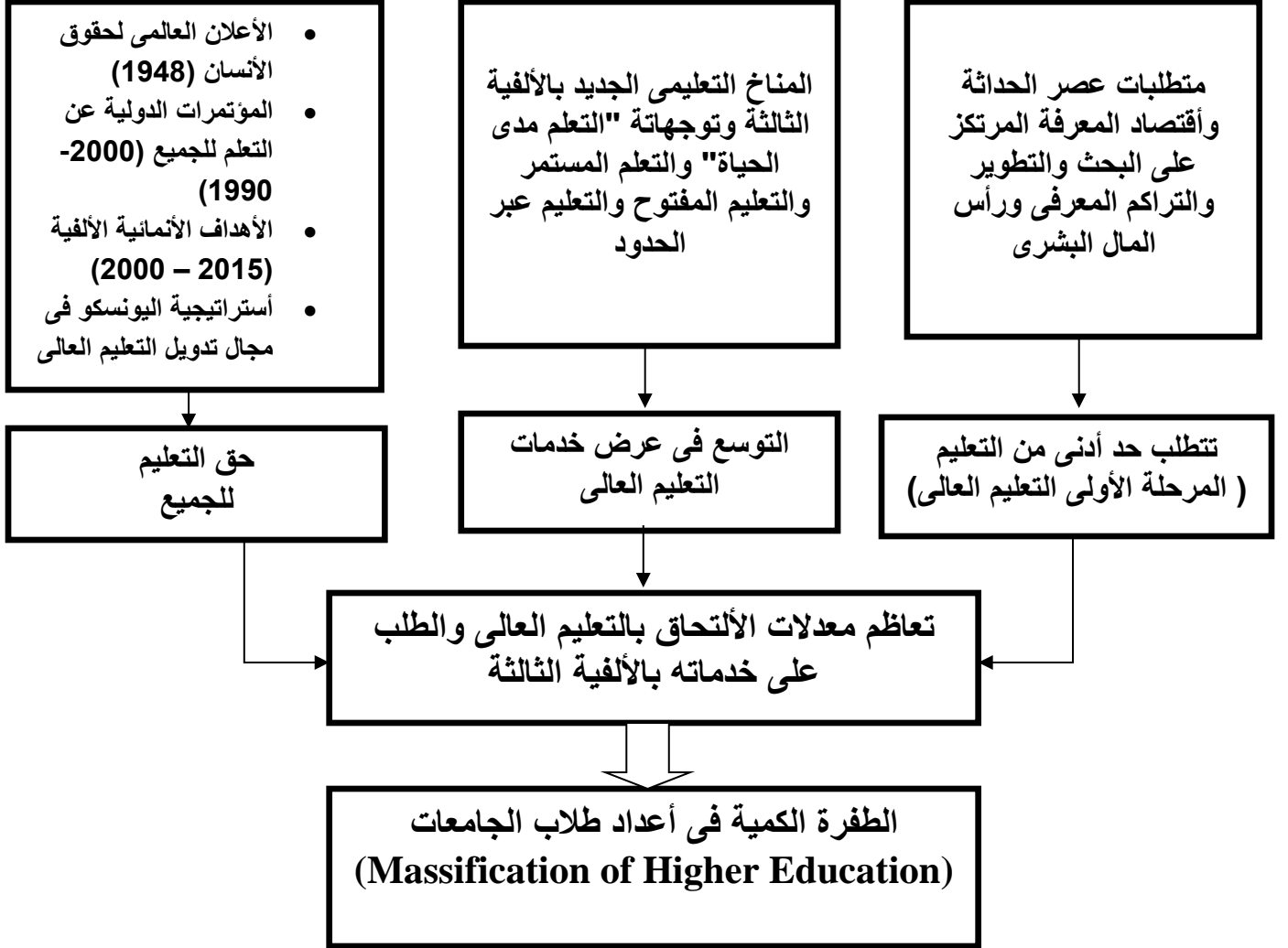
1- تتحد خصائص المنظومة التعليمية ومدى تحقيقها لأهدافها وتوجهاتها الاكاديمية والبحثية والمعرفية من خلال ثلاث قوى تتفاعل مع بعضها البعض بشكل منظومى متشابك هى: اتاحة التعليم والطلب على خدماته، وجودة العملية التعليمية ومخرجاتها ، واتاحة التعليم العالى والطلب على خدماته.

2- سعت معظم الدول العربية لتبنى استراتيجية للتوسع فى اتاحة التعليم العالى للقادر وغير القادر مالياً فى اطار التوجه العالمى الراهن لاتاحة التعليم للجميع. إذ تفيد مؤشرات المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الى حدوث طفرة كمية فى أعداد المقبولين بمرحلة التعليم الثالثة أو المرحلة الجامعية (Massification of Higher Education). حيث تزايدت أعداد الطلاب بالمرحلة الجامعية على المستوى العالمى من (28) مليون فى عام (1970) الى (122) مليون فى عام (2002) ، ومن المتوقع زيادة العدد فى عام (2025) ليصل الى نحو (150) مليون طالب. وتعود هذه الطفرة الكمية فى الأعداد (أو معدلات الاتاحة) الى ثلاث عوامل رئيسية (شكل (2)). يختص العامل الأول بمتطلبات عصر الحداثة وأقتصاد المعرفة وما يتطلبه من قدرات للبحث والتطوير والابتكار المعرفى الذى تم تحديده – وفق دراسات تربوية متعمقة – بحصول المتقدم للالتحاق بأسواق العمل على مستوى السنة الأولى الجامعية بحد أدنى. أما العامل الثانى فيرتبط



شكل (1) متطلبات العملية التعليمية بالألفية الثالثة (مثلث الاتاحة - الجودة - الطاقة الاستيعابية)

أتاحة التعليم العالى للجميع



28 million (1970) → 122 million (2002) → 150 million (2015)

شكل (2) العوامل الداعمة لاتاحة التعليم العالى والطفرة الكمية فى الاعداد

بخصائص المناخ التعليمى والبحثى الجديد بالألفية الثالثة وتوجهاته نحو "التعلم مدى الحياة واستدامة العملية التعليمية" وبما يؤدى الى التوسع فى عرض الخدمات التعليمية فى هذا المجال. وأخيراً – وليس آخرأ – فإن **التوجه العالمى** الذى بدأ منذ نحو (65) عاماً فى اطار الإعلان العالمى لحقوق الانسان (1948) لتأكيد حق الانسان فى التعلم وما تبعه من مؤتمرات دولية عن التعلم للجميع (1999 – 2000) والأهداف الانمائية الالفية (2000 – 2015) ، قد ساهم فى تبنى الحكومات الوطنية – بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء – لسياسة أتاحة التعليم لشريحة مجتمعية أكثر أتساعاً.

3- بيد أن متطلبات عصر مجتمعات الحداثة والاقتصاد المعرفى وما صاحبها من تطور غير مسبوق فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأثير المتزايد للبحث العلمى والابتكار فى تحقيق التنمية المستدامة ، فضلاً عن اتساع نطاق ظاهرة العولمة واستراتيجية اليونسكو لعالمية (أو تدويل) التعليم العالى والبحث العلمى ، قد ساهمت مجتمعة فى تزايد معدلات المنافسة وتعاضم الطلب على نظم وأساليب حديثة **لضمان جودة التعليم العالى واعتماده**. ومن هنا فقد أتجهت معظم دول العالم (ومنها الدول العربية) الى انشاء مؤسسات وطنية لضمان الجودة والاعتماد على المستوى القومى وأنتشرت مراكزها ووحداتها على مستوى الجامعات والكليات بغية تنفيذ خطط متكاملة لضمان جودة التعليم فيما يخص مدخلاته ونظمه وآليات عمله ومن ثم مخرجاته (المتمتلة فى الخريج وما تنتجه الجامعة من بحوث علمية ودراسات تطبيقية وخدمات مجتمعية).

4- أدى التوجه نحو اتاحة التعليم لشرائح مجتمعية أكثر أتساعاً وضرورة تحقق مستويات ملائمة من جودة أداء المخرجات التعليمية الى زيادة كبيرة فى **الانفاق الاستثمارى والجارى** المطلوب من الجامعات والذى يمكن ترجمته الى أصول تعليمية حديثة وكوادر أكاديمية ذات كفاءة وقدرة بحثية وبنية تنظيمية ومعلوماتية أكثر حداثة ، وبما اصطلح على تسميته "**بالطاقة الاستيعابية**

والاستثمارية لمؤسسات التعليم العالى. وهنا تكمن المشكلة المحورية للتعليم العالى بالدول النامية والتمثلة فى: "**قصور الطاقة الاستيعابية اللازمة لتحقيق الإتاحة مع ضمان الجودة**". ومن هنا حدث **تراجع فى منظومة التعليم العالى العربية** نظراً **لقصور الطاقة الاستيعابية** والقدرة الاستثمارية من ناحية ، وعدم **كفاءة أنظمة ضمان الجودة والاعتماد** التى تسمح بتحقيق **الهدف المزدوج للإتاحة والجودة** من ناحية أخرى ، ومن ثم **عدم القدرة على مواكبة** متطلبات عصر العلم والمعرفة بالألفية الثالثة بوجه عام ، والمواءمة مع متطلبات أسواق العمل بوجه خاص.

ثالثاً : الوضع الراهن والأختلالات الهيكلية

فى ظل الطرح السابق للإطار الفكرى والخلفية العلمية لمشكلة التعليم العالى بالعالم العربى يمكن تقييم عناصر الوضع الراهن وتحدياته وصعابه المسؤولة عن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالى ومتطلبات أسواق العمل. وقد طرحت الدراسة عشر أسباب رئيسية لعدم المواءمة مع متطلبات الأسواق تمثل بعض أوجه القصور الحصرية فى منظومة التعليم العربية بشكل عام وهى:

- المسئولية المتزايدة **للتعليم العام (أو الحكومى)** فيما يخص أستيعاب خريج المرحلة الثانوية (نحو 80% من الخريجين) وقصور دور القطاع الخاص فى هذا المجال ، وبما يؤدى الى تعاضم الكثافة الطلابية بالجامعات الحكومية وتراجع جودة الأداء،
- عدم الاتزان فى أعداد الخريجين بين الكليات والتخصصات **الاجتماعية والانسانية** من ناحية، والتخصصات العلمية والهندسية والطبية من ناحية أخرى ، مما يخل بالمتطلبات الراهنة والمستقبلية لأسواق العمل
- التراجع الواضح فى **التعليم الفنى والمهنى** الذى يُعد مكون أساسى فى متجه الطلب بأسواق العمل وعزوف الطلبة عن الالتحاق بمسارته.

- غياب التنسيق والتخطيط والتواصل بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية فيما يخص أقتصاديات أسواق العمل ومتطلباتها من الخريجين.
- التطور السريع والمسار الديناميكي لمتغيرات أسواق العمل ومن ثم متطلباتها المهنية والمهارية،
- نقص الدراسات والبحوث الميدانية وقواعد البيانات الخاصة بأسواق العمل ومتابعة أداء الخريج ومدى ملائمتها لمتطلباتها.
- عدم مشاركة القطاع الخاص والأهلى بل وغياب دوره فى المشاركة فى التخطيط والتنسيق وتصميم البرامج الدراسية التى تخدم متطلبات أسواق العمل.
- ضعف نظام جودة الاداء والاعتماد وصعوبة تطبيق آلياته وقياس مردوده على العملية التعليمية والبحثية.

وعلى الرغم من الحصر الشامل للقصور فى منظومة التعليم العالى العربى فإن الاختلالات فى أسواق العمل العربية كانت محدودة الى حد كبير بالورقة البحثية (فيما عدا غياب التخطيط والتنسيق بين المؤسسات الفاعلة فى مجال أسواق العمل ونقص الدراسات والمسوح الميدانية وقواعد البيانات والمؤشرات فى هذا المجال). ومن ثم يتعين اضافة العوامل التالية فى مجال اختلالات أسواق العمل العربية وتأثيرها السالب على الموازنة بين مخرجات التعليم العالى من ناحية ، ومُتجه الطلب على العمالة (أو فرص العمل المتاحة) من ناحية أخرى.

- 1- أتباع سياسات من شأنها زيادة العائد الاقصادى للتعليم والارتفاع بمعدلات انتاجية العمل.
- 2- زيادة استثمارات القطاع الخاص فى القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل بهدف زيادة فرص العمل المعروضة.
- 3- تبني اجراءات اقتصادية وقانونية تساهم فى الحد من زيادة دور القطاع غير الرسمى - ونصيبه فى الناتج المحلى الاجمالى - وذلك لتأثيره السالب على تقييم مخرجات التعليم العالى.

4- مراجعة سياسات القطاع الحكومى من حيث دورة فى استيعاب العمالة الوطنية وتأثيره على معدلات الأجور ومستوى الانتاجية وأزدواجية أسواق العمل العربية .

5- إعادة هيكلة منظومة الاجور بأسواق العمل العربية وربطها بإنتاجية العمل بشكل عام ، والسعى الى تقليل أزدواجية الأسواق وتجزئتها. وينطبق ذلك على معدلات الأجور وقواعد وآليات التعيين والحوافز ونظم الضمان الاجتماعى للعاملين.

رابعاً: سياسات تعزيز قدرات منظومة التعليم العالى وجودة مخرجاتها:

أفترحت الدراسة مجموعة من السياسات العامة ، معظمها يسعى الى تصويب مسارات منظومة التعليم العالى وأصلاح مؤسساتها وتصحيح هيكلها التنظيمى بشكل عام ، وبعضها يركز على قضية مواءمة الخريج لمتطلبات أسواق العمل. وتتمثل السياسات العامة – على سبيل المثال – فى ضرورة أن يحتل التعليم مرتبة متقدمة فى أجندة العمل الحكومى وضرورة اعتماد أسلوب التطوير والاصلاح الهيكلى فى علاج مشكلات التعليم العالى ودعم سياسات البحث العلمى الاساسى والتطبيقي وإنشاء هيئات ضمان الجودة والاعتماد (برغم أن العديد من الدول العربية قد أنشأت بالفعل هيئات قومية ومراكز ووحدات متخصصة فى ضمان جودة التعليم العالى واعتماده). ومن ثم فقد غاب عن الدراسة وجود تحليل متعمق لأنعكاس هذه السياسات على مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم والطلب بأسواق العمل وتخصيص اجراءات وتدابير محددة لعلاجها.

يُضاف الى ما سبق ، أن صياغة سياسات وأجراءات تنفيذية للتصدى لمشكلة ما يتطلب تطوير أطار أو نموذج نظرى ينبثق عنه السياسات المقترحة وأرتباطها المتبادل وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المنظومة التعليمية ككل. ويوضح (شكل (3)) فى هذا المجال مقترح بإطار تنظيمى لصياغة سياسات تطوير وتحديث منظومة التعليم العالى للمشكلة محل الدراسة.

أسواق عمل ديناميكية ومتطلباتها من المهارات الشخصية والاجتماعية
والمهنية والمعرفية وقدرات التعلم المستمر



النموذج التعليمي والتمويلي للجامعات

جودة العملية التعليمية ومخرجاتها

اتاحة التعليم العالي ومعدلات الطلب
على خدماته

الطاقة الاستيعابية والاستثمار
في المؤسسات التعليمية

• نموذج البحث العلمي
والابتكار
• البحوث التطبيقية ونظم
الدراسات العليا

• نموذج حديث لحوكمة
الجامعات
• نظم التخطيط والادارة
والمتابعة



• مناخ تعليمي وبحثي جديد في
الألفية الثالثة
• ظاهرة العولمة وعالمية
واستدامة التعليم والبحث العلمي

رؤية حديثة للتعليم العالي في عصر
الثورة المعرفية
• انتاج ونشر المعرفة
• احد عناصر الاقتصاد المعرفي
• بناء الشخصية الوطنية
• تحقيق التنمية المستدامة
• تنوير المجتمع وثقافته

شكل (3) العوامل الحاكمة صياغة استراتيجية تطوير التعليم العالي
وبناء نماذج التعليم والتمويل والبحث العلمي

ويتكون الأطار النظرى أو النموذج التحليلي من ثلاث دوائر متداخلة. تتكون الدائرة الداخلية من الثلاث توجهات التعليمية الأساسية التي تم مناقشتها سابقاً ، وهى أتاحة التعليم العالى و جودة مخرجاته و وطاقته الاستيعابية . ويتم فى الدائرة الثانية ترجمة قضايا الأتاحة والجودة والطاقة الاستيعابية الى ثلاث نماذج تنظيمية أكاديمية محددة تتلخص فى الآتى:

- النموذج التعليمى والتمويلى للجامعة ،
- نموذج حوكمة الجامعة ونظمها للتخطيط والادارة والمتابعة وتقييم الأداء ،
- نموذج البحث العلمى والابتكار الجامعى

أما الدائرة الخارجية فتتضمن المناخ التعليمى والبحثى والسياق الاقتصادى والسياسى المؤثر فى صياغة الثلاث نماذج الجامعية السابقة. حيث تتكون هذه الدائرة من ثلاث توجهات استراتيجية حاكمة لمسار منظومة التعليم الجامعى هى:

- رؤية الدولة الاستراتيجية للتعليم العالى فى عصر الثورة المعرفية ودورة التنموى وتأثيره المجتمعى.
- مناخ التعليم العالى والبحث العلمى الجديد بالألفية الثالثة وانعكاساته على منظومة التعليم العربى.
- مواعمة منظومة التعليم العالى للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام واحتياجات أسواق العمل بشكل خاص.

خامساً: تطوير الاستراتيجية التنموية والمعرفية للتعليم العالى

بناءً على الأطار الاستراتيجى المتكامل لتطوير وتحديث منظومة التعليم العالى والبحث العلمى بالجامعات (شكل (3)) ، يتعين على متخذ القرار التعليمى العربى أن يحدد توجهات المنظومة على المستوى القومى. وهنا من المطلوب صياغة الرؤى التنموية وخطط التطوير فى الاتجاهات الثلاث التالية:

● دور التعليم العالى فى بناء القدرات ودعم جهود التنمية المستدامة واعادة هيكلة منظومة التعليم والبحث العلمى كأحد عناصر انتاج الاقتصاد المعرفى فى الألفية الثالثة. ومساهمة منظومة التعليم العالى لتحقيق التقدم والتحديث والارتفاع بمستوى رفاهية المواطن وانتاج المعرفة ودعم التنوير المجتمعى والتثقيف السياسى. ويتحدد أيضاً على هذا المستوى رؤية الدولة فيما يخص مثلث الاتاحة والجودة والطاقة الاستيعابية. ومن المفروض أن تتخذ القرارات المناسبة بدور كل من الحكومة والقطاعين الخاص والأهلى فى دعم التنمية المستدامة. وأخيراً فإن على الوزارات المعنية بالتعليم اختيار البديل المناسب فيما يخص الدور البحثى للجامعات ومدى تطبيقه لأستراتيجية عالمية للتعليم العالى والبحث العلمى.

● تشهد الألفية الثالثة مناخاً تعليمياً وبحثياً جديداً فى إطار العصر المعرفى يتعين مواكبة خصائصه وتوجهاته التى تتلخص فى الآتى:

1. وجود تنوع غير مسبوق فى أساليب ومنهجيات التدريس والتعلم (مثل التعلم الذاتى – التعلم بالتجربة – التعلم بالحاكاة – التعلم التفاعلى) وتعدد فى استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى دعم العملية التعليمية من خلال أساليب التعلم الألكترونى والتعليم عن بُعد والجامعات الافتراضية، على سبيل المثال.
2. تنامى الحاجة الى أستدامة التعليم فيما بعد الحصول على الدرجة الجامعية من خلال توجهات وأساليب التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر ومراكز التعليم المفتوح الملحقة بالجامعات أو المراكز المستقلة المرتبطة بمؤسسات المجتمع المدنى الأخرى.
3. وجود توقعات راسخة بمزيد من الشفافية والأستقلالية فى نظم التعليم وتعاضم الطلب المجتمعى على نظم لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى وبما يساهم فى تنوع البرامج الأكاديمية والدرجات أو الشهادات العلمية.

4. تنوع الهيكل المؤسسية والتنظيمية للجامعات والحاجة الى تبني أساليب أكثر حداثة وشمولاً

لحوكمة مؤسسات التعليم العالى. حيث يتواجد فى الوقت الراهن جامعات متخصصة أو متميزة

عن أقرانها مثل الجامعات البحثية وكليات الدراسات العليا والجامعات التكنولوجية.

5. تعدد النظم التعليمية وتباينها مثل نظام الساعات المعتمدة الأمريكى ونظام النقاط المعتمدة

البريطانى ونظام الاعتماد الأوروبى (ECTS).

6. الحاجة الى أطر مؤسسية ونظم وبرامج أكثر حداثة للدراسات العليا وتأكيد التوجه نحو

الدراسات العليا المهنية الى جانب الدراسات الأكاديمية ، بالإضافة الى إعادة توجيه وتأهيل

وتدريب الخريج لمواكبة التطورات العلمية والبحثية الحديثة.

7. ظهور مقدمين جُدد للخدمات التعليمية مثل القطاع الخاص والأهلى والشركات متعددة الجنسيات

ومن ثم حدوث توجه متزايد لتقديم الخدمات التعليمية عبر الحدود.

8. تزايد الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة والبرامج الأكاديمية عبر الحدود وتوسع أسواق

التعليم والبحث العلمى فى ظل ظاهرة العولمة ، وأضفاء بُعد دولى متعدد الثقافات لتطوير

التعليم العالى والبحث العلمى (وفق استراتيجية اليونسكو لتدويل أو عالمية التعليم العالى)

• تبنى سياسات وأجراءات رامية الى سياسات أسواق العمل وتخصيص الأستثمار فى القطاعات

الأنتاجية وخطط التعليم العلمى ، من خلال التنسيق بين وزارات التعليم والبحث العلمى من ناحية،

والوزارات الأقتصادية المسؤولة عن التخطيط الأنمائى. كما يُقترح فى هذا المجال مشاركة رجال

الأعمال والصناعة والمجتمع المدنى بشكل عام فى صياغة البرامج الأكاديمية وفى تحديد المهارات

والجدارات المطلوبة بأسواق العمل.

سادساً: صياغة النموذج التعليمى والتمويلى للجامعات

فى ظل التنوع فى المؤسسات التعليمية وتعدد هياكلها التنظيمية وبرامجها الأكاديمية وأساليبها التعليمية وما تتطلبه من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، من المطلوب أن تختار الدول العربية نموذجها التعليمى وأسلوب تمويله بهدف تحقيق الأهداف المرغوبة (شكل(3)).

فقد أختارت دولة فنلنده الأوروبية نموذج تعليمى يتسم بالخصائص التالية:

- تقديم الخدمات التعليمية من خلال جامعات حكومية بدون رسوم دراسية حتى مرحلة الدكتوراه
 - تمويل الجامعات الحكومية بنسبة (50%) من الدولة ونسبة (50%) من القطاعات الصناعية والخدمية فى إطار ما تقدمه الجامعات من استشارات ودراسات علمية لها.
 - إنشاء مركز "للتعلم مدى الحياة" بكل جامعة لتطبيق استراتيجية الأتحاد الأوروبى لأستدامة التعلم والتدريب وإعادة التوجيه مدى الحياة.
 - تعظيم أستخدم تكنولوجيا المعلومات فى دعم العملية التعليمية.
 - التوسع فى الدور البحثى للجامعات بشكل عام ، وأنشاء جامعات بحثية بشكل خاص ، مع توجيه الجهود البحثية بالجامعات لدعم الصناعة والتحديث التقنى للوحدات الإنتاجية.
- وتُعد منظومة التعليم العالى الفنلندى من أفضل نظم التعليم على المستوى الأوروبى والعالمى من خلال دورها الرائد فى تطوير استراتيجيات التعلم مدى الحياة وتعظيم الأستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات وتوجهاتها البحثية الجامعية.
- من ناحية أخرى ، يعتمد النموذج الفرنسى للتعليم العالى على عدد الخصائص منها:

- يتكون النموذج التعليمى الفرنسى من جامعات حكومية برسوم محدودة للغاية للدارس الفرنسى والوافد من العالم الخارجى على حد سواء ، ومجموعه من المدارس العليا المهنية (ذات التوجه التطبيقى)

• تقسيم منظومة التعليم العالى الى مجموعة من الجامعات متوسطة الحجم تختص بمجالات علمية محددة. إذ يوجد بباريس - على سبيل المثال - 16 جامعة : جامعة السوربون (باريس 2،1) تختص بالعلوم القانونية والأقتصادية ، وجامعة السوربون (3) تختص باللغات والآداب ، فى حين تركز جامعة دوفين (باريس 9) على علوم الإدارة.

وبذلك يتسم النموذج التعليمى الفرنسى بتنوع البرامج الاكاديمية وتخصص الجامعات - ذات الحجم المتوسط - فى مجالات علمية محددة مع توجه المدارس العليا للدراسات التطبيقية التى تحصل رسوم دراسية.

ونظراً لأن النموذج التعليمى يتسم بتعدد المعايير الحاكمة لأداءه وقدرته على الأنجاز الأكاديمى مثل:

- جودة العملية التعليمية والبحثية.
- أتاحة التعليم لشرائح متسعة من الشباب .
- فعالية منظومة التعليم بمعنى نجاحها فى تحقيق أهدافها العامة وتوجهاتها الاستراتيجية .
- المواءمة مع السياق السياسى والاقتصادى والثقافى السائد بالدولة.
- الأستدامة المالية والقدرة على التخصيص الأمثل للموارد.
- النجاح فى الأنفتاح على العالم الخارجى وتدويل (أو عالمية) المنظومة التعليمية والبحثية.
- التميز البحثى وقدرات التطوير والأبتكار العلمى.
- الأستقلال الذاتى المالى والادارى والأكاديمى.
- الحوكمة الرشيدة للجامعة.

فإن على الدول العربية السعى الى صياغة نموذج جامعى معرفى على النحو التالى:

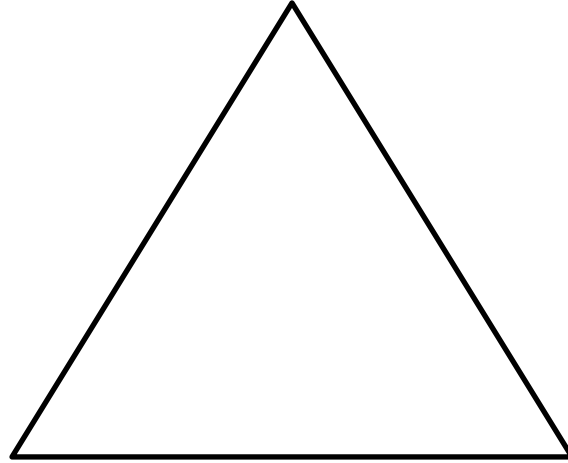
- يحقق معايير: الجودة والأثاحة والفعالية والمواءمة والأستدامة المالية وتدويل العملية التعليمية والحوكمة الرشيدة والاستقلال الذاتى.
- فى ظل: تعاظم معدلات ألتحاق الشباب العربى بالجامعات ونقص الطاقة الأستيعابية وتراجع مستويات الأستثمار والدعم الحكومى .
- وفى أطار: مناخ تعليمى جديد يتسم بخصائص جديدة غير مسبوقة على المستويات الأكاديمية والبحثية والتنظيمية والتكنولوجية والتمويلية.
- وبالأخذ فى الأعتبار: بالأختلالات الهيكلية بمنظومة التعليم العالى العربية والتراجع فى جودة مدخلات المرحلة المتوسطة أو الثانوية.

يُعد نجاح الدول العربية فى صياغة نموذج تعليمى وتمويلى معرفى حديث شرطاً أساسياً لنجاحها فى التغلب على أسباب تراجعه بوجه عام وتحقيق مواءمة خريجه لمتطلبات أسواق العمل بوجه خاص.

سابعاً: تطوير نموذج أمثل للحوكمة الجامعية

تعد "حوكمة الجامعات" مفهوماً حديثاً يرتبط بمناخ التعليم العالى بالألفية الثالثة وما يتضمنه من تغيرات غير مسبوقة على المستويات الأكاديمية والبحثية والادارية. وهو مفهوم يتسم بالشمول والاتساق و يختص بكيفية قيام الجامعات ومؤسسات التعليم العالى بتعريف رؤيتها الاستراتيجية ورسالتها وأهدافها العامة والأسلوب الأمثل لتحقيقها من خلال الادارة الرشيدة لأصولها ومواردها المالية والبشرية وبرامجها الاكاديمية والبحثية وشئون طلابها. ثم وسائل متابعة وتقييم جودة أدائها وتحقيق غاياتها وأهدافها على كافة المستويات. ومن ثم فإن الحوكمة تشمل "الادارة بالأهداف" كجزء من مهامها ، ولكنها تعنى – فى نفس الوقت – بتحديد الرؤى والأهداف ومتابعة تحقيقها فى أطار متكامل لتطوير وتحديث الجامعات. ويعتمد التصنيف الأكثر استخداماً لحوكمة الجامعات – من ناحية أخرى – على ثلاث قوى رئيسية هى: الدولة أو الادارة العليا ، وقوى السوق، والنخبة الاكاديمية بالجامعة. ومن ثم فإن النموذج المطبق بالجامعات يتحدد بمدى التوازن بين هذه القوى الثلاث (شكل (4)).

المهني / الأكاديمي



الحكومة / الإدارة العليا

الأسواق والأقتصاد

شكل (4) نموذج كلارك الثلاثي لحوكمة الجامعات

ومن هذا المنطلق ، فإن التطبيق الملائم لنظم حوكمة الجامعات يُعد خطوة رئيسية لعلاج أختلالات منظومة التعليم العالى العربية والمساهمة فى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات أسواق العمل.

ثامناً: نموذج البحث العلمى والأبتكار الجامعى

أكدت منظمة اليونسكو – فى مؤتمراتها العامة والمتخصصة وفى إصداراتها بالألفية الثالثة – أن التعليم بالمرحلة الثالثة يتعين أن يعتمد على البحث والتطوير والابتكار. وأن التميز الرئيسى للجامعات مقارنتاً بالمدارس الثانوية هو كونها مركز لنشر الثقافة البحثية واستخدام البحث العلمى فى خدمة المجتمع. ويساهم هذا التوجه – بشكل أساسى – فى علاج مشكلة مواءمة خريج الجامعة لمتطلبات أسواق العمل حيث أن مهارات البحث والتطوير تُعد من أهم خصائص أسواق العمل بالألفية الثالثة. يتحقق النموذج الجامعى الأمثل للبحث والأبتكار من خلال الأبعاد التالية:

البُعد الأول: المواءمة مع المناخ البحثى الجديد

ويتحقق ذلك من خلال السياسات والتوجهات التالية:

- تنمية دور البحث والتطوير كأحد عناصر دالة الإنتاج بالأقتصاد المعرفى ، ومن ثم مساهمة الجامعات فى تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.
- بناء قدرات البحث والتطوير لدى الطالب والخريج على حد سواء بهدف مواكبة أسواق العمل الديناميكية بالألفية الثالثة.
- أستكمال الجامعات للدورة الكاملة للبحث والأبتكار التى تبدأ بالبحوث الأساسية ثم البحوث التطبيقية وصولاً الى تطوير سلع وخدمات مجتمعية.
- تبنى أسلوب تعليمى معرفى قائم على البحث والتطوير والأبتكار يؤهل الطالب للتفاعل الأيجابى مع متطلبات أسواق العمل والشركات كثيفة المعرفة المرتكزة على البحث والتطوير.

- دعم مواكبة الجامعات لمبادرة اليونسكو " لتدويل التعليم العالى والبحث العلمى " والارتفاع بقدرات الخريجين وادارة الجامعة للتفاعل مع متطلبات ظاهرة عولمة الاسواق .

البعد الثانى : تنمية ثقافة البحث العلمى والابتكار

يقع على عاتق الجامعات فى ظل الثورة المعرفية أن تقوم بتنمية ثقافة المجتمع بوجه عام ، وطلابها وخريجها على وجه الخصوص . ولها ان تتخذ فى هذا المجال الاجراءات التالية :

- تنمية القدرات البحثية للخريج فى مجال البحث والتطوير والابتكار واكسابه المهارات الداعمة لهذا التوجه وضمان استدامتها من خلال مراكزها للتعلم مدى الحياة . ويعد هذا التوجه أمراً حيويًا لعلاج الفجوة بين قدرات الخريج ومتطلبات أسواق العمل.
- استخدام الاساليب الحديثة للبحث والتطوير كأحد عناصر تطوير أساليب التعليم والتدريس بالجامعات .وهو توجه حديث يتنامى تطبيقه على المستوى العالمى ويخدم متطلبات أسواق العمل .
- صياغة الدور التنويرى للجامعات ودعمها للمجتمع فى مجالات البحث والتطوير والابتكار التكنولوجى .

البعد الثالث: الادارة الاقتصادية للخدمات البحثية

يعد البحث العلمى – من وجهة النظر الاقتصادية – خدمة مقدمة الى المجتمع بغية حل مشاكله وتطوير ادائه . بيد أن البحث العلمى والابتكار يمثل خدمة ذات طبيعة خاصة يتعين دعمها من قبل الحكومات العربية بغية ضمان جودتها وسلامة تطبيقها . وبحكم انها خدمة مقدمة للمجتمع فإنها تتضمن جانبى العرض والطلب . ويتمثل عرض الخدمات البحثية (أو عناصر انتاجها) فى الأتى :

- الموارد البشرية
- الامكانيات المادية والمعملية
- البنية المؤسسية للبحث العلمى

- مصادر التمويل البحثي

- البنية المعلوماتية

- القدرة التنظيمية والادارية

وبما أن الجامعات تعد أحد عناصر انتاج البحث العلمى فإن جهودها لإدارة اصولها البحثية يمثل أولية يفرضها عصر المعرفة

اما الطلب على الخدمات البحثية فيرتكز على المستويات التالية :

- التوجهات العالمية للبحث العلمى التى من المطلوب مشاركة الجامعات فى انشطتها بغية تنمية القدرات البحثية وبناء كوادر أكاديمية متطورة .

- الطلب على المستويين القومى والقطاعى الخدمى والصناعى بالإضافة الى المشاكل البحثية على مستوى الوحدات الانتاجية . وهنا يتعين على الجامعات تسويق خدماتها البحثية وتعظيم سبل الاتصال بهذه الوحدات الانتاجية والخدمية للتعرف على المشاكل ومن ثم اقتراح الحلول الممكنة .

ويمثل هذا البعد البحثى وسيلة فعالة لربط الجامعات بالمؤسسات الصناعية والخدمية ومن ثم تحقيق

الموائمة المرغوبة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات اسواق العمل

البعد الرابع : تحديث البنية المؤسسية للبحث العلمى

ظهرت أنماط مؤسسية بحثية حديثة بالالفية الثالثة اما لتحقيق معدلات مرتفعة من جودة الاداء

البحثى، او لربط البحث العلمى بمتطلبات المجتمع ، او لزيادة التخصص والعمق البحثى فى بعض المجالات العلمية ، أو أخير لتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وقد ظهرت فى الالفية الثالثة هياكل وانماط جديدة بحثية يتعين على الجامعات ان تقوم بتطويرها او التفاعل والتعاون معها (فى حالة وجودها ككيانات مستقلة) .

ويمكن فى هذا المجال تحديد اربع انماط محددة للبنية البحثية الحديثة هى :

- مراكز التميز المستقلة ذات الجودة العالية
- شبكات الامتياز الافتراضية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات .
- المنتجات البحثية ومراكز الابتكار العلمى التى تتواجد فى الوقت الراهن بعدد من الجامعات الامريكية والاوربية وذلك لتحويل الافكار والبحوث التطبيقية الى منتجات يتم تسويقها وطرحها بالاسواق الاقتصادية .
- مدن البحث العلمى والتنمية التكنولوجية التى تمثل تجمع بحثى من الكوادر البشرية والامكانيات المعملية والمادية .

البُعد الخامس: دورة البحث والابتكار

تركز الجامعات عموماً على البحوث الأساسية والتطبيقية وذلك لأهمية هذه البحوث لترقى أعضاء هيئة التدريس ولإعداد الرسائل العلمية للهيئة المعاونة. بيد أن الجامعات – إذ رغبت فى تعظيم دورها البحثى – يتعين أن تسعى الى استكمال دورة البحث والابتكار بغية تحقيق التأثير المجتمعى المرغوب لمخرجاتها البحثية. ومن ثم يتعين بناء أطر مؤسسية تسمح بالانتقال من البحوث الأساسية الى البحوث التطبيقية ثم الى مرحلة تطوير نماذج نمطية تجريبية وأجراء الاختبارات على مدى صلاحيتها وأمكانات توسعها التطبيقى، بغية تسويقها فى الأسواق الاقتصادية فى نهاية الأمر. وبالطبع فإن مشاركة الطالب فى دورة البحث والابتكار يساهم فى اتصاله بالأسواق الأنتاجية والخدمية ومن ثم تعرفه على متطلبات المجتمع وأسواق العمل.

البُعد السادس: دعم إنشاء جامعات بحثية

تُعد الجامعات البحثية توجهاً أرتبط بأقتصاد المعرفة بالألفية الثالثة نظراً لتعاظم دور البحث والابتكار فى تحقيق التنمية المستدامة. وترتكز هذه النوعية من الجامعات على تعظيم أنتاجها من الأبحاث العلمية عالية

الجودة. وتعتمد الجامعات البحثية فى نشاطها على كوادر علمية عالية القدرة البحثية والكفاءة الأكاديمية ، ومن ثم فإنها تضع البحث العلمى على رأس قائمة قيمها الأكاديمية برغم عدم أفعالها لأهمية التعلم وخدمة المجتمع.

وبناءً على ما سبق، تعتمد هذه النوعية من الجامعات على أربع عناصر رئيسية:

- طلاب وأعضاء هيئة تدريس يتميزون بثقافة وأمكانات بحثية حديثة.
- خريج متميز قادر على التفاعل مع متطلبات أسواق العمل من البحث والتطوير ومنافس عالمياً.
- مخرجات بحثية متميزة ذات جودة عالية وتأثير مجتمعى ملموس.
- إمكانات تقنية وبنية بحثية حديثة.
- مصادر تمويل بحثى مستدامة.

وبالطبع فإن خريجي الجامعات البحثية يمثلون أفضل الموارد البشرية المطلوبة فى أسواق العمل بوجه عام.

الخلاصة

قدمت الدراسة الحالية تقييم وتحليل شامل للورقة البحثية المقدمة من أ.د. موسى الحمود حول "المواءمة بين مخرجات التعليم العالى ومتطلبات أسواق العمل". وأقترحت - فى نفس الوقت - إطار منهجى متكامل لمنظومة التعليم العالى العربية تأخذ فى اعتبارها الرؤية الحديثة للتعليم العالى فى عصر الثورة المعرفية، والمناخ التعليمى والبحثى بالألفية الثالثة ومتطلبات أسواق العمل فى هذا المجال. وقد ترجمت هذه الرؤى الأستراتيجية الى مقترحات بديلة لصياغة النموذج التعليمى والتمويلى للجامعات والأسلوب الأمثل لحوكمتها ونموذجها للبحث والتطوير والابتكار الذى يواكب المناخ العالمى الجديد. وتعد هذه المعالجة المتكاملة لمنظومة التعليم العالى العربية والعلاقات التبادلية بين أجزائها أمراً ضرورياً لضمان

أنساق السياسات المقترحة لتعزيز القدرات وتطوير الأداء بما يساهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم
العالى ومتطلبات أسواق العمل على المستويين الأقليمي والعربي والعالمي.